جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

المعايير النقدية للحكم على فساد بعض المذاهب النحوية عند ابن عصفور

في كتابه : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)

الدكتور
إبراهيم عمر محمد حسين
أستاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية بأسيوط

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيه من خلقه وخليله ، شهادة نسأل الله تعالى بها النجاة يوم الدين .

وصلاة الله وسلامه وبركاته على خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، وسيد الأولين والآخرين سيدنا محمد ، اللهم صل وسلم وزد وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ،،،

فإن كتاب الجمل للزجاجي المتوفى ٣٣٧هـ ، واحد من المصنفات النحوية القيمة التى حظيت بعناية واهتمام الدارسين والعلماء ، وقد نال هذا الكتاب شهرة مدوية ؛ وذلك لدقة تنظيمه ، وحسن صياغته ، ويسر أسلوبه ، وبعده عن الغموض والتعليلات والاحتجاجات التى يهتم بها كثير من النحاة ، حتى صار كتاباً للمصريين ، وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام . (١)

قام كثير من العلماء بوضع الشروح والتعليقات على جمل الزجاجي ، فكان له من الشروح والتعليقات فى بلاد المغرب ما يزيد على مائة وعشرين شرحاً ، وابن عصفور واحد من هؤلاء العلماء الذين قاموا بشرح هذا الكتاب ، فيروى السيوطي وابن العماد أن لابن عصفور ثلاثة شروح على جمل الزجاجي : صغير وكبير وأكبر . (٢)

وقد قام الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح بتحقيق الشرح الكبير ، ويقع هذا الشرح المحقق فى مجلدين : الأول منهما حوالي ٦٣٩ صفحة ، والثاني حوالي

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ١٦١ .
(٢) شذرات الذهب ٢ / ٣٥٧ ، ومرآة الجنان ٢ / ٣٣٢ .

٦٩٦ صفحة ، والنسخة التى اعتمدت عليها فى بحثي هذا هي الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان .

وابن عصفور فى شرحه للجمل عني بحسن التقسيم والعرض ، كما كان له عناية واضحة بالحدود والتعريفات ، فهو يحرص على أن يسوقها فى مفتتح كل باب نحوي ، أو بين ثنايا أقسامه ، ويبدو أنه كان ذا معرفة بعلم المنطق ، كما أخبر بذلك عنه بعض مترجميه ـ معاصره الغبريني ـ حيث قال فى ترجمة له : وتدل تآليفه النحوية على أن له مشاركة فى علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيمًا وحدوداً[(١)].

كما عني بتحليل المادة النحوية المتمثلة فى الحدود والتعريفات ، أو المادة النحوية بصورة عامة وما يتطلبه ذلك من تقسيمات وتعليلات واحتجاج ، وعرض لأقوال النحاة ومناقشتها والحكم عليها .

فهو يورد أقوال النحاة فى المسألة ويكاد يحصيها ، ثم يعرض أدلة كل قول ويناقشها، يبين ما فيها من ضعف أو قوة، ثم يحكم على القول وعلى أدلته، ثم ينتهي ببيان ما يرتضيه من الأقوال إن وجد ، وإلا ذكر من آرائه ومسائله الخاصة ما يراه صحيحاً ، فهو يعترض حين يرى وجهاً للاعتراض ، ويستدرك حين يجد مجالاً للاستدراك .

فعلى سبيل المثال ، ذكر ابن عصفور فى إعراب الأسماء الستة ستة مذاهب ، حكم على خمسة منها بالفساد ، وعلى واحد فقط بالصحة ويعتمد فى حكمه بالصحة أو الفساد على معايير محددة ، وأدلة واضحة تنبئ عن سعة إطلاعه وفهمه للنحو وأدلته ، لذا فقد آثرت الوقوف على تلك المعايير لاسيما معايير حكمه على فساد بعض الأقوال أو المذاهب النحوية ، فجاء هذا البحث ، وعنوانه : " المعايير النقدية للحكم على فساد بعض المذاهب النحوية عند ابن عصفور فى كتابه : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) .

---

(١) عنوان الدراية للغبريني ص١٩٠ .

ولم يكن هدف البحث الحكم على كلام ابن عصفور بالضعف أو القوة ، أو بالصحة أو الفساد ، وما يترتب على ذلك من قبول قوله أو رده ، ولكن الهدف هو إبراز المعايير التى اعتمد عليها فى حكمه على فساد بعض المذاهب النحوية ، وهذا الهدف تحقق ـ بتوفيق الله تعالى ـ فى الدراسة التطبيقية التى شملت أربعاً وعشرين مسألة نحوية مختارة ، كل مسألة فيها معيار أو أكثر لحكم ابن عصفور بفساد المذهب أو القول أو الدليل .

وبعد استقراء المسائل المختارة للدراسة التطبيقية تحقق ـ بفضل الله تعالى ـ الهدف الثاني ، وهو الوقوف على جملة المعايير والأدلة التى اعتمد عليها فى حكمه ، فهي دراسة وصفية .

لذلك فقد جاء هذا البحث فى مقدمة ، وتمهيد ، ودراسة تطبيقية وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع .

أما التمهيد فهو حديث موجز عن ابن عصفور ، وكتابه شرح جمل الزجاجي ، وعن جملة معايير الحكم التى اعتمد عليها .

وأما الدراسة التطبيقية لمعايير الحكم ، فشملت ـ كما سبق ـ أربعاً وعشرين مسألة نحوية ، وسجلت فى خاتمة البحث أهم النتائج التى تم رصدها .

وأما الدراسات السابقة ـ التى وقفت عليها ـ ذات الصلة بموضوع البحث هذا فهي :

١. اختيارات ابن عصفور النحوية فى كتابه شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) جمعاً ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد: عزة سعد زلط١٤١٨هـ .
٢. الأدلة النحوية الإجمالية فى شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى ـ الباحث / حسن محمد حسن مفرق ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
٣. التفكير النحوي عند ابن عصفور من خلال كتابيه : شرحه على جمل الزجاجي والمقرب ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة طنطا .
٤ـ منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والتصريف ، إعداد جميل عبدالله عويضه ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة القديس يوسف .

٥ـ نقد ابن عصفور آراء الصرفيين ، إعداد عبدالله سرحان القرني ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى بالسعودية .

فمن عنوانات هذه الرسائل يتضح الهدف منها ، ومن هذا البحث : المعايير النقدية للحكم على فساد المذاهب النحوية عند ابن عصفور فى كتابه : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) .

أسأل الله ـ تعالى ـ السداد والتوفيق ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

ابن عصفور وكتابه شرح جمل الزجاجي

أولاً : ابن عصفور :

أ ـ اسمه ولقبه وكنيته ونسبه :

هو : علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي الحضرمي ، وكنيته أبو الحسن ، ويعرف بابن عصفور . (١)

ولد ابن عصفور بإشبيلية سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، وبها نشأ وتعلم، وعلى أيدي علمائها تلقى علوم العصر ومعارفه ، ومن شيوخه الذين أخذ عنهم : أبو علي الشلوبين المتوفى سنة ستمائة وخمس وأربعين (٢) **، كان إماماً فى العربية ، أقرأها نحواً من ستين سنة حتى علا صيته ، واشتهر ذكره ، وهو من أهل إشبيلية .**

ومن شيوخه أيضاً أبو الحسن الدباج المتوفى سنة ستمائة وست وأربعين، وهو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمى المقرئ من أهل إشبيلية أيضاً ، يكنى أبا الحسن ، ويعرف بالدباج ، كان نحوياً أديباً ومقرئاً جليلاً . (٣)

فبعد أن استكمل ابن عصفور دراسته على شيوخه تصدر للتدريس ، وكان ذلك فى بلده إشبيلية أول الأمر ، وكانت له حلقة كبيرة يدرس فيها طلابه بعد أن برع واستقل(٤)**، ثم ما لبث أن غادر إشبيلية ليتجول فى بلاد الأندلس يقرئ فيها، فدخل شريش ثم شذونة ثم مالقة ثم لورقة ثم مرسية ، وأقام بكل بلد من هذه أشهراً ، وأقبل عليه الطلبة بكل بلد منها ، وكما يقول ابن الزبير : فإنه أملى بها تقاييده على الجمل للزجاجي ، وإيضاح الفارسي ، والكراسة المنسوبة للجزولي ، وكتاب**

---

(١) تنظر ترجمته فى : عنوان الدراية لأحمد بن أحمد الغبريني ص١٨٨ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٣٥٧ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٣٣٠ .

(٢) تنظر ترجمته فى : بغية الوعاة للسيوطي ص٣٦٤ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٢ وإنباه الرواة للقفطي ٢ / ٣٣٢ .

(٣) تنظر ترجمته فى : بغية الوعاة ص٣٣١ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٥ .

(٤) صلة الصلة لأبى جعفر بن الزبير ص١٤٢ ، ونفح الطيب ٢ / ٢٠٩ .

سيبويه ، وكان ذاكراً لها ، يمليها من حفظه ، وهي ـ كما يصفها ابن الزبير ـ من أنفع التقاييد فى بابها . [١]

ب ـ آثار ابن عصفور :

ترك ابن عصفور جملة من المصنفات فى النحو والصرف والأدب جاوزت عشرين مصنفاً ، ولكن لم يصل إلينا منها إلا القليل ، وسأكتفي بالإشارة إلى ما وصل إلينا ، دون التعرض لما لم يصل إلينا مما ذكره من ترجم له ، فمن هذه المصنفات :

١ـ شرح جمل الزجاجي : يروى السيوطي وابن العماد أن لابن عصفور ثلاثة شروح على جمل الزجاجي، وهذه الشروح مختلفة: أصغر وأوسط وأكبر[٢]، وقد اختار الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح أوسطها وقام بتحقيقه ، وعنوان الكتاب : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي ٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ .

٢ـ ضرائر الشعر ، وقد نشر هذا الكتاب فى بيروت محققاً مرتين الأولى عام١٩٨٠م، والثانية عام١٩٨٢م عن دار الأندلس بتحقيق سيد إبراهيم محمد.

٣. المقرب ، وهو كتاب نشر فى بغداد بتحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، وفى الكويت بتحقيق يعقوب الغنيم .

٤. شرح المقرب : وهو شرح صغير يوضح فيه ابن عصفور المسائل التى وردت فى المقرب ولحقها الغموض بسبب الاختصار الذى صيغ به المقرب ، كما مثل فيه للكثير من المسائل التى عرضها فى المقرب بدون أن يوضحها بالأمثلة .

٥. الممتع فى التصريف ، وقد وصف أبو حيان الأندلسي هذا الكتاب بأنه أحسن ما وضع فى فن الصرف ترتيباً ، وألخصه تهذيباً ، وأجمعه تقسيماً ، وأقربه

---

(١) ينظر : صلة الصلة ١٤٢ .
(٢) بغية الوعاة ٣٥٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٩

تفهيماً [١] ، وقد طبع هذا الكتاب فى جزءين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب ، وذلك عام ١٩٧٠م .

ثانيا : كتاب شرح جمل الزجاجي :

سبقت الإشارة ـ فى المقدمة ـ إلى أن كتاب الجمل للزجاجي المتوفى سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة واحد من المصنفات النحوية التى حظيت بعناية واهتمام الدارسين والعلماء ، وقد حظى بشهرة مدوية ، وذلك لدقة تنظيمه ، وحسن صياغته ، ويسر أسلوبه ، وبعده عن الغموض والالتواء والتعليلات والاحتجاجات التى يهتم بها كثير من النحاة ، وقام كثير من العلماء بوضع الشروح والتعليقات عليه ، فكان له من الشروح والتعليقات فى بلاد المغرب ما يزيد على مائة وعشرين شرحاً . [٢]

إن ابن عصفور واحد من هؤلاء العلماء الذين قاموا بشرح هذا الكتاب ـ جمل الزجاجي ـ وله عليه ثلاثة شروح : صغير وكبير وأكبر يقول المحقق الدكتور صاحب جعفر أبو جناح : " والذى وصل إلينا من شروح الجمل اثنان : أحدهما يقع فى مائة وستين ورقة ... والثاني يقع فى حوالي مائتين وسبعين ورقة ، وهو الذى حققناه اعتماداً على نسختين : إحداهما مصورة فى الجامعة العربية عن نسخة بمكتبة يني بتركيا برقم ١٠٧٣ ، والثانية موجودة فى مكتبة أميروزيانا بإيطاليا تحت رقم ١٥٤ ، والنسختان بخط ناسخ واحد " أ.هـ . [٣]

ثم عقب على كلامه هذا فى الحاشية رقم (١) من نفس الصفحة قائلاً : " كما اطلعت عام ١٩٨٢م على نسخة خطية من شرح الجمل فى مكتبة زاوية سيدي خليفة من أعمال ولاية قسنطينة فى الجزائر ، فتبين لي بعد مقابلتها بهذه النسخة المطبوعة أنها أوسع منها وهي بهذا تمثل الشرح الأكبر الذى ذكره المترجمون لابن عصفور " أ.هـ . [٤]

---

(١) المبدع الملخص من الممتع لأبي حيان الأندلسي ص٢ ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس .
(٢) شذرات الذهب ٢ / ٣٥٧ ، ومرآة الجنان ٢ / ٣٣٢ .
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣٦ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٦ حاشية رقم (١) .

أ ـ منهج ابن عصفور فى شرح الجمل :

أولاً : منهجه فى ترتيب الأبواب والفصول وتقسيماتها :

إن ابن عصفور فى شرحه لجمل الزجاجي لم يخالف المنهج الذى اختاره الزجاجي لترتيب أبواب الجمل ، بل سار على النسق الذى سار عليه ، ولم يخالفه إلا فى بعض الأمور كزيادة بعض الأبواب أو نقص للبعض الآخر ، أو اختصار لأبواب متفرقة ، ويمكن حصر مواطن الاختلاف فى الأمور التالية :

١. زاد ابن عصفور باب عطف البيان بعد باب البدل ، وباب الاستثناء المقدم ، وزاد فصلاً فى شواذ النسب ، وأورد فى باب ما ينصرف ومالا ينصرف طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التى تمنع الصرف فى الاسم وأحكامها .

٢. وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير ـ وهي فى كتاب الجمل ثمانية أبواب [(١)] ـ تحت عنوان واحد وهو (باب الجمع المكسر).

٣. أهمل ابن عصفور باب أبنية المصادر ، وباب اشتقاق اسم المصدر والمكان ، وباب أبنية الأسماء فلم يشرحها .

أما من حيث تقسيم الأبواب إلى فصول فنجد ابن عصفور يخالف الزجاجي فى ذلك ، فالزجاجي سلك فى الجمل منهج الاختصار الذى لا يسمح بتقسيم أبواب الكتاب إلى فصول ، أما ابن عصفور الذى أسهب كثيراً فى شرح الأبواب فقد قسم أبواب كتابه إلى فصول ، تناول فى كل فصل منها جانباً من جوانب الباب .

ويمكن القول بأن ظاهرة حسن التقسيم والعرض ظاهرة واضحة فى جميع أبواب الكتاب وفصوله ، بل هي واضحة فى سائر كتبه مثل المقرب ، والممتع ، وضرائر الشعر .

---

(١) هي باب الجمع المكسر ، وباب أبنية أقل العدد ، وباب تكسير ما كان على أربعة أحرف وفيه حرف لين ، وباب جمع ما كان على أفعل ، وباب تكسير ما كان على فاعل ، وباب تكسير ما كان على أربعة أحرف أو خمسة ، وباب جمع ما كان على فعلة أو فعلة ، وباب ما يجمع من الجمع .

ثانياً : منهجه فى الحدود والتعريفات :

لابن عصفور عناية واضحة . فى كتابه شرح جمل الزجاجي . بالحدود والتعريفات، فهو يحرص على أن يسوقها فى بداية كل باب، أو بين ثنايا أقسامه، وهو لا يكاد يترك باباً من أبواب النحو يحتاج إلى حد أو تعريف دون أن يثبت له هذا الحد أو التعريف .

وفى بعض الأبواب يحرص على أن يسوق لها تعريفاً فى اللغة والاصطلاح ، كما فعل فى باب الإعراب ، قال : " الإعراب فى اللغة الإبانة عن المعنى ... وأما فى اصطلاح النحويين فهو تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " أ.هـ . (١)

وفى بعض الأحيان لا يكتفي بتعريف واحد للباب ، بل نراه يورد أكثر من تعريف لبعض الأبواب ، قال فى حد الاسم : " وقد أكثر الناس فى حد الاسم ، فأوضح ما حد به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى فى نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان ..

وإن شئت قلت فى حد الاسم . حتى تسلم من الاعتراض . : الاسم لفظ يدل على معنى فى نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه " أ.هـ . (٢)

وابن عصفور حريص على أن تكون الحدود دقيقة وشاملة لأنواع المحدود مانعة لما هو من غير المحدود أن يختلف بالمحدود ، يتضح هذا فى مناقشته للحد الذى وضعه الزجاجي للاسم والفعل . (٣)

وقد حكم ابن عصفور على بعض الحدود بالفساد ؛ لأنها فقدت معيار الصحة عنده ، يتضح ذلك فى مناقشته لتعريف الزجاجي الاسم بأنه : ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر . (٤)

---

(١) شرح الجمل ١ / ١٠٢ ، وينظر : باب الترخيم ٢ / ١١٣ .
(٢) شرح الجمل ١ / ٩٢ ، ٩٤ ، وينظر : تعريف الفعل ١ / ٩٥ ، ٩٦ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ١ / ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ .
(٤) الجمل ص١٧ .

قال ابن عصفور: "وهذا الحد الذى حد به الاسم فاسد؛ لأنه ليس بجامع، ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شئ ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود .

والدليل على أنه ليس بجامع أن (أيمن) التى هي فى مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل إلا فى القسم مبتدأة ، ولا يدخل عليها حرف الجر ، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة " أ.هـ . (١)

ولم يكتف ابن عصفور فى حكمه على فساد حد الزجاجي للاسم بأنه ليس جامعاً مانعاً،بل زاد على ذلك تعليلات أخرى، فقال: "وهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه: أحدها : أنه تسمح فيه ، والتسامح لا يجوز فى الحدود .

والآخر : أنه أتى فى الحد بـ (ما) وهي للإبهام ، و (أو) وهي للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين فى الحد ؛ لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى .

والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول فى اصطلاح النحويين،فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم"(٢)أ.هـ.

ثالثاً : منهجه فى تعليل المادة النحوية :

إن تحليل المادة النحوية فى شرح الجمل تتمثل فى أمرين واضحين :

أولهما : تحليل الحدود والتعريفات .

وثانيهما : تحليل المادة النحوية بصورة عامة ، وما يتطلبه ذلك من تقسيمات وتعليلات واحتجاج .

ففي مجال الحدود والتعريفات نرى ابن عصفور حين يمهد للباب بتعريف عام ، يعقبه بتحليل واف لهذا الحد حتى لا يدع مجالاً للبس أو غموض ، أو اعتراض يمكن أن يوجه إلى ذلك الحد . (٣)

---

(١) شرح الجمل ١ / ٩٠ .
(٢) شرح الجمل ١ / ٩٢ .
(٣) ينظر : تعريفات الأبواب التالية فى شرح الجمل : الاسم ١ / ٩٠ ، والفعل ١ / ٩٥ ، والإعراب ١ / ١٠٢ ، والبدل ١ / ٢٨٤ ، وعطف البيان ١ / ٣٠٠ .

أما تحليل المادة النحوية بصورة عامة ، فيمكن أن نعرض نموذجاً يبرز اهتمام ابن عصفور بالتحليل الوافي لهذه المادة .

ففي الناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية ، يقول ابن عصفور: وأما الجواب بالفاء ففيه خلاف ، فمذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ أن النصب بإضمار (أن)، ومذهب أهل الكوفة أن النصب بعدها بالخلاف ومذهب الجرمي أن النصب بنفس الفاء، واستدل بأنه وجد الفعل بعدها منصوباً ولم يقم دليل على النصب بإضمار أن، فجعل النصب بها، وهذا فاسد ؛ لأن الفاء قد ثبت لها العطف فى غير هذا الموضع فينبغي أن تحمل على ما ثبت لها من العطفية ، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لا يجوز إلا بإضمار أن ؛ لأن حروف العطف لا تنصب .

واستدل أهل الكوفة على أن النصب بالخلاف بأن قالوا : لو كان الثاني داخلاً فى معنى الأول من نهي أو نفي أو غير ذلك لكان معطوفاً عليه بلا خلاف ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول نصب بالخلاف، وهذا فاسد ؛ لأنه لو كان الخلاف ناصباً لقلت : ما قام زيد بل عمراً ، فتنصب لمخالفة الثاني الأول .

وأيضاً فإنه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني فيقال لهم: فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دل هذا على فساد مذهبكم، وأن النصب بإضمار (أن) لما تعذر عطف الثاني على الأول للمخالفة التى بينهما، فعدل عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم فنصب بإضمار (أن) وأن وما بعدها فى تأويل المصدر ، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم " أ.هـ . [١]

فهذه الصورة من التحليل والتقصي لجوانب المسألة تقدم لنا جانباً من منهج ابن عصفور فى تحليل المادة النحوية .

ب ـ المعايير النقدية التى اعتمد عليها فى حكمه على فساد الأقوال النحوية :

المعيار فى اللغة : كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن ، وما اتخذ أساساً للمقارنة ، والجمع المعايير ، والمعيار والعيار بمعنى واحد . [٢]

---

(١) شرح الجمل ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ .
(٢) لسان العرب والمعجم الوسيط (عيـــر) .

يقال : عاير بين المكيالين معايرة وعياراً امتحنهما لمعرفة تساويهما. وعاير المكيال والميزان : امتحنه بغيره لمعرفة صحته . (١)

فمعايير الحكم عند ابن عصفور : هي موازين وزن بها أقوال النحاة التى حكم عليها بالفساد ، سواء أكانت من الأدلة النحوية أم كانت من غيرها .

وقد وقفت على جملة من هذه المعايير ، منها ما يتعلق بالحدود والتعريفات ، ومنها ما يتعلق بعموم الأحكام النحوية .

أولاً : ما يتعلق بالحدود والتعريفات :

شرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً ، خالياً من ألفاظ العموم والإبهام ، وألا يتسامح فيه .

ثانياً : ما يتعلق بعموم الأحكام النحوية :

١. السماع ، وهو ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته ، ويشمل كلام الله . تعالى . وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه . ﷺ . وكلام العرب قبل بعثته ، وفى زمنه ، وبعد زمنه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر . (٢)

٢. الاستقراء،وهو تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية . (٣)

٣. وجود ما ينقض الحكم الفاسد من كلام العرب .

٤. الاعتماد على عموم لغة العرب .

٥ . الاعتماد على السماع والقياس معاً ، فقد يجتمع أكثر من دليل على المسألة الواحدة ، قال السيوطي : " قد يجتمع السماع ، والإجماع ، والقياس دليلاً على مسألة " أ.هـ . (٤)

٦. فقد السماع ، أي لم تتكلم به العرب ولم يسمع عنهم ، وهو من باب الاستدلال بعدم الدليل فى الشئ على نفيه . (٥)

---

(١) لسان العرب والمعجم الوسيط (عيــر) .
(٢) الاقتراح للسيوطي ص٤٠ .
(٣) المعجم الوسيط (قرأ) .
(٤) الاقتراح ص٢٠١ .
(٥) المرجع السابق ص ٢٠٧.

٧. الحكم لم يثبت سماعاً ، ولا يقبله قياس ؛ لأنه ليس فيه رجوع إلى أصل ، ولا تشبيه غير جائز بجائز .

٨ . القياس ، وهو . كما قال ابن الأنباري . حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه . (١)

وقيل : هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب . (٢)

٩. القياس على الكثير الشائع ، وعدم القياس على القليل النادر .

١٠. الحمل على الأكثر .

١١. الحمل على النظير .

١٢. الحمل على النقيض .

١٣. حمل الأصل على الفرع ، وذلك قليل جداً .

١٤. عدم الحمل على ما ثبت من القواعد النحوية .

١٥. الخطأ فى القياس على المسموع .

١٦. الخروج عن النظائر .

١٧. انكسار الحكم وعدم إطراده على كل حال .

١٨. عدم إقامة الدليل على الحكم .

١٩. عدم حجية الدليل .

٢٠. عدم كفاية الأدلة فى إثبات الحكم .

٢١. الطعن فى أدلة الخصم .

٢٢. فساد الدليل لأنه سيؤدي إلى التناقض .

٢٣. تطرق الاحتمال إلى الشاهد ، والشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

٢٤. الاعتماد على قوة الرواية ، والرواية الضعيفة لا يعول عليها .

٢٥. الاستدلال بما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر مع قبحه .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥ ، والاقتراح ص ١١٣ .
(٢) الاقتراح ص ١١٣.

٢٦. مخالفة القواعد النحوية ، أو القواعد الصرفية .

٢٧ـ عدم موافقة الإعراب للمعنى ، فهو من قبيل قلب الإعراب ، وقلب الإعراب سبيله الشعر .

٢٨. عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال .

٢٩. الحكم بالشئ سيؤدي إلى إعمال عاملين فى معمول واحد.

٣٠. الحكم بالشئ سيؤدي إلى إحداث علامتي إعراب فى معرب واحد .

٣١. الحكم بالشئ سيؤدي إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له فى كلام العرب ، والحمل على ما له نظير أولى .

٣٢. عدم ثبوت العمل للمعاني .

٣٣. عدم وجود أسماء لا موضع لها من الإعراب فى كلام العرب .

٣٤ـ العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز إبقاء عمله ، كالفعل المتعدي لمفعولين إذا بنى للمفعول .

هذه هي أهم المعايير التى اعتمد عليها ابن عصفور فى حكمه على فساد أقوال بعض النحاة ، والدراسة التطبيقية ستزيدها وضوحاً إن شاء الله-تعالى-.

الدراسة التطبيقية

الدراسة التطبيقية هي : عبارة عن مسائل نحوية مختارة من الكتاب . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . كل مسألة فيها خلاف . فى الغالب . بين النحاة ، وقد حكم ابن عصفور على أقوال النحاة وأدلتهم فرجح ، وضعف ، وحكم بفساد ما رآه فاسداً معتمداً فى حكمة على أدلة متنوعة ، ومعايير واضحة .

أولاً : ما يتعلق بالحدود

حد الاسم

عرض ابن عصفور قول الزجاجي فى حد الاسم ، فقال : " قوله فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، أو دخل عليه حرف من حروف الجر " . (١)

قال ابن عصفور : " وهذا الحد الذى حد به الاسم فاسد ؛ لأنه ليس بجامع، ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شئ ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود .

والدليل على أنه ليس بجامع أن (أيمن) التى هي فى مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل إلا فى القسم مبتدأة ، ولا يدخل عليها حرف الجر ، ولا تكون فاعله ولا مفعولة " . (٢)

لم يقتصر ابن عصفور على عرض الأدلة السابقة التى تثبت فساد الحد ، بل ذكر ثلاثة أدلة أخرى تضاف إلى ما سبق ، فقال : " فهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه تسمح فيها ، والتسامح لا يجوز فى الحدود .

والآخر : أنه أتى فى الحد بـ (ما) وهي للإبهام ، و (أو) وهي للشك، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين فى الحد ؛ لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى .

---

(١) جمل الزجاجي ص١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٠ .
(٢) شرح الجمل ١ / ٩٠ .

والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول فى اصطلاح النحويين ، فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم " . [١]

وقد وضع ابن عصفور حداً للاسم ، وصرح بأنه أوضح ما حد به الاسم فقال :

" وقد أكثر الناس فى حد الاسم ، فأوضح ما حد به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى فى نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان"أ.هـ . [٢]

(١) شرح الجمل ١ / ٩٢ .
(٢) شرح الجمل ١ / ٩٣ .

ثانياً : ما يتعلق بعموم الأحكام النحوية

١ـ " لبيك " بين التثنية والإفراد

(لبيك) وإخوته[١] مصادر منصوبة بأفعال مضمرة ، وهذه المصادر مثناة باتفاق النحويين ، ومعناها التكرار ، إلا لبيك فإن فيه خلافاً بين سيبويه ويونس ، فمذهب سيبويه أن لبيك تثنية لب كما أن حنانيك تثنية حنان .

ومذهب يونس أنه اسم مفرد على وزن فعلى ، وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف (لدى) وألف (على) الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول (لديك) و (عليك) . [٢]

وقد حكم ابن عصفور على مذهب يونس بالفساد ، ومعيار الحكم عنده هو السماع ، فقال بعد عرض المذهبين : " وهذا ـ مذهب يونس ـ فاسد بدليلين :

أحدهما : أن (لبيك) قد ثبتت فيه الياء مع إضافتها إلى الظاهر فى مثل قوله :

دعوت لما نابني مسورا ∴ فلبى فلبى يدى مسور [٣]

والآخر : أنه قد سمع (لب) ولم يسمع (لبى) اسمًا، قال الشاعر:

دعوني فيا لبى إذا هدرت لهم ∴ شقاشق أقوام فأسكتها هدرى [٤]

فقال (لبى) ، فلو كان أصله (لبى) لقال : لباى ، على الفتح أو لبى على القليل " أ.هـ . [٥]

---

(١) أخوات لبيك : سعديك ، حنانيك ، هذاذيك ، دواليك .
(٢) الكتاب ١ / ١٧٦ .
(٣) البيت من المتقارب ، وهو من شواهد سيبويه التى لم يعرف قائلها ١ / ١٧٦ ، وقال الشيخ فى التصريح ٢ / ٣٨ : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه .
والشاهد فيه قوله : (فلبى يدى) حيث أضاف (لبى) إلى الاسم الظاهر وهو قوله (يدى) ، وقد ثبتت فى (لبيك) الياء مع إضافتها إلى الظاهر .
(٤) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
الشقاشق جمع شقشقة ، وهي أن يكثر كلام الخطيب حتى كأنه بعير يرغو ويزبد يريد أن المستنجدين به دعوه فلبى دعوتهم حين أرغى أعداؤهم وأزبدوا .
(٥) شرح الجمل ٢ / ٤٢٦ .

فالبيت الأول : دعوت لما نابني مسورا : يثبت أن (لبينك) ليس مفرداً وأن أصله (لبى) بزنة فعلى ، وأن ما استدل به من قلب ألفه ياء لأجل الضمير ، كما تقلب ألف (لدى وعلى) مع الضمير ليس صحيحاً ؛ لأن الياء فى (لبيك) بقيت مع إضافتها للاسم الظاهر ، فى قوله : (فلبى يدى مسور) بينما تبقى ألف (لدى وعلى) إذا دخلا على اسم ظاهر ، فتقول : لدى محمد ، وعلى محمد دين .

قال ابن هشام عن قول الشاعر : دعوت لما نابني مسورا ... : "وفيه رد على يونس فى زعمه أنه ـ لبيك ـ مفرد ، وأصله لبا ، فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير ، كما فى لديك وعليك " أ.هـ . [١]

والبيت الثاني : دعوني فيا لبى إذا هدرت لهم يثبت سماع (لب) عن العرب ، وهو مفرد (لبيك) كما ذهب سيبويه ، فقوله : (فيا لبى) هو عبارة عن (لب) المضافة لياء المتكلم ، ولو كان أصل (لبيك) : لبى ، لقال عند إضافتها لياء المتكلم : لباى على الكثير ، أو قال : لبى ـ بقلب الألف ياء وإضافتها لياء المتكلم ـ على القليل .

ثم أورد ابن عصفور سؤالاً افتراضياً قد يرد ممن أنكر أن (لبيك) وإخوته مثناة ، وأجاب عنه ، وذلك من باب دعم قول سيبويه ، فقال : " فإن قيل : فكيف جاءت مثناة وليس المعنى على التثنية ؟ فالجواب أن التثنية قد تجيئ للتكثير ، ولا يراد بها تشفيع الواحد ، كأن المعنى يجئ عليها : تحنناً بعد تحنن ، وكذلك دواليك ؛ أى مداولة بعد مداولة ، وهذا ذيك ؛ أي هذًا بعد هذ ، وسعديك إجابة بعد إجابة ، ولبيك لزوماً لطاعتك بعد لزوم ، وكذلك الكاف المتصلة بها ضمائر ، وحذفت نون التثنية للإضافة إلى الضمير " أ.هـ . [٢]

(١) أوضح المسالك ٣ / ١٢٣ ، ١٢٤ .
(٢) شرح الجمل ٢ / ٤٢٧ .

٢ـ العامل فى الاسم المنصوب بعد صيغ المبالغة

أمثلة المبالغة التى تعمل عمل اسم الفاعل هي فعول ومفعال وفعال وفعل وفعيل.

وهذه الأمثلة تنقسم قسمين : قسم اتفق البصريون على أنه يعمل ، وقسم فيه خلاف .

فالقسم الذى لا خلاف فى إعماله عند البصريين : فعول وفعال ومفعال .

وحجة البصريين فى إعمال أمثلة المبالغة السماع ، والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل ؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة .

أما الكوفيون فلم يجيزوا إعمال شئ منها ، وزعموا أن ما بعد الأمثلة الخمسة منصوب بإضمار فعل يدل عليه المثال، فإذا قلت: هذا ضروب زيداً ، فتقديره عندهم : ضروب يضرب زيداً .

ولذلك لا يجيزون تقديم المنصوب بعد هذه الأمثلة؛ لأن الفعل إنما أضمر فى هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه ، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدل عليه(١).

وقد حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد ، وعلة الحكم عنده عدم السماع فيما ادعوه من إضمار فعل ناصب لما بعد أمثلة المبالغة

وأما دعواهم بعدم جواز تقديم الاسم المنصوب بعد أمثلة المبالغة فدعوى باطلة فاسدة ، ودليل فسادها ما سمع عن العرب من تقديم الاسم المنصوب على المثال فى أكثر من موضع .

قال ابن عصفور عن مذهب الكوفيين : " وهذا مذهب فاسد ؛ لأن الذى ادعوه من الإضمار لم يلفظ به فى موضع من المواضع ، وأيضاً فإن ما أنكروه من تقديم المفعول قد سمع ، ومنه قوله :

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه ∴ كريم رؤوس الدارعين ضروب (٢)

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، وينظر : الكتاب ١ / ٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٩ ــ ٧١ ، والتصريح ٢ / ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) البيت من الطويل ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل ٦ / ٧١ لأبى طالب ، وليس فى ديوانه . اللأواء : الشدة والجهد .

فقدم (رؤوس الدارعين) على (ضروب) ، والتقدير : ضروب رؤوس الدارعين ، فدل ذلك على أنه منتصب بنفس المثال " أ.هـ . [١]

والقسم الذى فيه خلاف بين البصريين : فعل وفعيل .

فمذهب سيبويه أنهما يعملان ، ومذهب المبرد أنهما لا يعملان [٢]

واستدل المبرد على منع إعمالهما بأن فعيلا اسم فاعل من فعل . بضم العين . وفعل لا يتعدى ، فكذلك ما اشتق منه ، وكذلك (فعل) اسم فاعل من (فعل) الذى لا يتعدى ، فهو إذن كفعله لا يتعدى .

وقد حكم ابن عصفور على ما استدل به المبرد بالفساد ، فقال : " وهذا الذى ذهب إليه من الاحتجاج فاسد ؛ إذ الكلام لم يقع إلا فى (فعل) و (فعيل) الواقعين موقع (مفعل) ... وأن سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بإعمالها ، فمن الدليل على إعمال فعيل قوله :

حتى شآها كليل موهنًا عمل ∴ باتت طراباً وبات الليل لم ينم [٣]

فموهن منصوب بكليل .

ومن الدليل على إعمال فعل قوله :

حذر أموراً لا تضير وآمن ∴ ما ليس منجيه من الأقدار [٤]

فأعمل (حذراً) فى (أمور) أ.هـ . [٥]

---

(١) شرح الجمل ١ / ٥٧٣ .
(٢) الكتاب ١ / ٥٨ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ .
(٣) البيت من البسيط ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي يصف بقراً وحشياً . شآها: شاقها ، وقيل : ساقها وأزعجها . كليل : ضعيف ، وأراد به برقاً ضعيفاً لكثرة ما برق طوال الليل . الموهن : آخر الليل . طراباً : مسرعاً .
ينظر : الكتاب ١ / ٥٨ ، والمقتضب ٢ / ١١٥ ، والخزانة ٣ / ٤٥٠ ، وديوان الهذليين ٣ / ١٩٨ .
(٤) البيت من الكامل ، ولم أقف على قائله .
ينظر : الكتاب ١ / ٥٨ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ ، والخزانة ٣ / ٤٥٦ .
(٥) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٧٤ .

٣ـ أصل الاشتقاق : الفعل أو المصدر

عرض ابن عصفور مسألة (أصل الاشتقاق) التى اختلف فيها البصريون والكوفيون ، وعرض أدلتهم ، وحكم على بعض أدلة الكوفيين بالفساد ، وعلى البعض الآخر بعدم الحجية ، وحكم على أدلة البصريين بأنها غير كافية فى إثبات ما ذهبوا إليه ، ثم ذكر دليلاً يرى أنه أولى فى إثبات ما ذهب إليه البصريون ، وهو استقراء المسموع من كلام العرب . (١)

وأصل المسألة أن البصريين يرون أن المصدر أصل والفعل مشتق منه وفرع عليه ، ويرى الكوفيون أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه وفرع عليه .

فمن الأدلة التى نسبها للكوفيين وحكم عليها بعدم الحجية : أن الفعل عامل فى المصدر ؛ لأنه به انتصب ، والعامل قبل المعمول ، والبعدي مأخوذ من القبلي ، قال ابن عصفور : " ولا حجة فى ذلك ؛ لأن العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله ، وعمله إنما هو النصب ، وإذا كان الفعل قبل النصب الذى فى المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر ، وأيضاً فإن العمل إنما حصل فى المصدر بعد التركيب ، ونحن إنما ندعي أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب"(٢)أ.هـ.

ومن الأدلة التى حكم عليها بالفساد أيضاً قولهم : إن المصدر مؤكد للفعل، والفعل مؤكد ، بدليل أنك إذا قلت : قمت قياماً ، لم يكن فى (قيام) زيادة فائدة ، والمؤكد قبل المؤكد . قال ابن عصفور : " وذلك أيضاً فاسد ؛ لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، وهذه الأفعال إنما اشتقت منها قبل ذلك ، وأيضاً فإن المصادر لا يلزمها أن تكون مؤكدة، بل إنما يكون ذلك فيها إذا انتصب بعد أفعالها"(٣)أ.هـ.

وأما أدلة البصريين التى عرضها فهي :

١ـ قولهم إن الفعل خاص بالزمان ، والمصدر مبهم ، والمبهم قبل الخاص ، فالمصدر قبل الفعل ، والبعدي مأخوذ من القبلي ، فالفعل مأخوذ من المصدر .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٩٩ ، ١٠٠ .
(٢) نفس المرجع ١ / ٩٩ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ٩٩ ، ١٠٠ .

٢. قالوا : إن المصدر مبهم الأبنية كثيرها ، فلو كان مشتقاً من الفعل لكان يجري على أوزان محصورة لا يتعداها كاسم الفاعل ، واسم المفعول المشتقين من الفعل ، فلما كثرت أبنيته وانتشرت دل ذلك على أنه اسم أول ، وأن الفعل هو الذى اشتق منه .

٣. استدلوا أيضاً بقولهم : إن المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء قبل الأفعال ، فالمصدر قبل الفعل ، والبعدي مأخوذ من القبلي ، فالفعل مأخوذ من المصدر .

قال ابن عصفور عن هذه الأدلة الثلاثة : " والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية فى إثبات أن الفعل مشتق من المصدر ؛ إذ لا يثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصل بنفسه ، وإذا كان أصلاً فى نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر .

لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرئت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة ، وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق نحو : أحمر ، مشتق من الحمرة ، ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص ، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان ، فدل ذلك على أنها مشتقة منه " أ.هـ . [(١)]

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ١٠١ ، والإنصاف لابن الأنباري المسألة رقم ٣٨ .

٤ـ ناصب المفعول به

ذكر ابن عصفور أن النحويين اختلفوا فى ناصب المفعول به على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : يرى أنه انتصب بالفاعل ، بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل مع الفعل إذا بنى للمفعول ، فإن المفعول يرتفع ، وقد نسب هذا المذهب إلى بعض الكوفيين ، نقل ابن الأنباري أن هشاماً الضرير صاحب الكسائي نص على أن (زيداً) فى قولك: ظننت زيداً قائماً، منصوب بالتاء، و(قائماً) منصوب بالظن[١].

والمذهب الثاني : يرى أن المفعول به انتصب بالفعل والفاعل ، وهو مذهب جمهور الكوفيين ، وقد حكم ابن عصفور عليه بالفساد أيضاً لأنه سيؤدي إلى إعمال عاملين فى معمول واحد .

والدليل الآخر على فساده أنه لو كان المفعول به منصوباً بهما لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً فى جميع المواضع ، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن المفعول به من الممكن أن يتقدم على الفاعل ؛ أي يتوسط بين الفعل والفاعل نحو قوله تعال : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [٢] ، وعليه يكون المعمول قد توسط بين أجزاء عامله . [٣]

والمذهب الثالث : يرى أنه منصوب بالفعل أو ما جرى مجراه ، وهو مذهب البصريين ، وقد اختاره ابن عصفور ، فقال بعد عرضه : لهذا المذهب : " وهو الصحيح ، بدليل أنه يكون على حسب عامله ، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : زيداً ضرب عمرو ، وإن كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو : ما أحسن زيداً ، ولا يجوز أن يقال : زيداً ما أحسن"أ.هـ. [٤]

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٦٧ ، وينظر : الإنصاف المسألة رقم ٥٣ .
(٢) سورة البقرة ١٢٤ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٦٧ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٦٧ ، والإنصاف المسألة رقم ١١ .

٥ـ تثنية ما زاد على أربعة ، وهو معتل الآخر بالألف

اتفق النحويون على قلب الألف ياء عند تثنية الرباعي المعتل الآخر بالألف ، فتقول : ملهيان وموسيان فى الرفع ، وملهيين وموسيين فى النصب والجر ، فى تثنية موسى وملهى .

وإن كان المعتل بالألف أزيد من أربعة أحرف قلبت الألف ياء عند البصريين كالرباعي ، وحذفتها عند الكوفيين ، وألحقت العلامتين ، فتقول فى تثنية حبارى [١] وجمادى . على مذهب البصريين . حباريان وجماديان ، وعلى مذهب الكوفيين : حباران وجمادان . [٢]

وقد حكم ابن عصفور بصحة ما ذهب إليه البصريون ، وبمفهوم المخالفة يكون مذهب الكوفيين . عنده . فاسداً ، وعلة الحكم عنده السماع والقياس معاً،قال ابن عصفور بعد عرض المذهبين : " والصحيح فى القياس ما ذهب إليه البصريون ، وبه ورد السماع نحو قوله :

أصبح زيد خفش العينين ∴ فعلته لا تنقضي شهرين

شهري ربيع وجماديين [٣]

فقال : جماديين " أ.هـ . [٤]

---

(١) الحبارى نوع من الطيور .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٩٣ ، والمقتضب ١ / ٢٥٩ ، ٣ / ٤٠ ، والمخصص ١٥/ ١١٤ ، والإنصاف المسألة رقم ١١٠ .

(٣) من الرجز ، وقد أنشده ابن دريد ، ولم ينسبه ، والرواية عنده : العينينيه ، شهرينه ، جماديينه ، والهاء للسكت . جمهرة اللغة ٣ / ٤٨٨ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

٦ـ جمع المعتل الآخر بالألف جمع المذكر السالم

الاسم المجموع بالواو والنون حكمه فى الجمع كحكمه فى التثنية مالم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف .

فإن كان منقوصاً ألحقت العلامتين له من غير أن ترد المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء ، فتقول فى جمع قاض : قاضون فى الرفع ، وقاضين فى النصب والخفض .

وإن كان معتل الآخر بالألف حذفت الألف وألحقت العلامتين ، ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً ؛ لتدل الفتحة على الألف المحذوفة ، فتقول فى جمع موسى : موسون فى الرفع ، وموسين فى النصب والجر ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾(٢) .

لكن الكوفيين أجازوا مع هذا الوجه وجهًا آخر ، وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ، حملاً على غيره من جمع السلامة ، وقد حكم ابن عصفور ـ ضمناً ـ على قولهم بالفساد ، وعلة الحكم عنده فقد السماع والقياس ، فقال : " وأجاز أهل الكوفة مع هذا الوجه وجهًا آخر ، وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملاً على غيره من جمع السلامة ، فتقول : موسون فى الرفع وموسين فى النصب ، وذلك غير مسموع ولا جائز قياساً ؛ لأنك إذا ضممت ما قبل الواو ، وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة " أ.هـ . (٣)

---

(١) سورة آل عمران ١٣٩ .
(٢) سورة ص ٤٧ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٥١ .

٧ـ حذف مفعولي علم وظن وما فى معناهما حذف اقتصار

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذف اقتصار أو حذف اختصار . (١)

أما الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيت أو من باب علمت ، فإن كان من باب أعطيت جاز حذف مفعوليه ، وحذف أحدهما وإبقاء الآخر حذف اقتصار وحذف اختصار .

وإن كان من باب (علمت) فلا يخلو أن تحذف المفعولين أو أحدهما ، فإن حذفت المفعولين فلا يخلو أن تحذفهما حذف اقتصار أو حذف اختصار ، فإن حذفتهما حذف اختصار جاز ، ومنه قول الشاعر :

بأى كتاب أم بأية سنة ∴ ترى حبهم عاراً علىّ وتحسب (٢)

وأما حذفهما حذف اقتصار ، فذكر ابن عصفور فى ذلك ثلاثة مذاهب :

١. مذهب الأخفش ومن أخذ به .

٢. مذهب الأعلم ومن أخذ به .

٣. مذهب أكثر النحويين .

أما الأخفش ومن أخذ بقوله فيمنعون الحذف(٣)،وحجتهم أن هذه الأفعال قد تجرى مجرى القسم ، ومفعولاتها مجرى جواب القسم والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم ، قال تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾(٤) ، فأجرى (ظن) مجرى والله ، كأنه قال : والله ما لهم من محيص ، ومثل ذلك كثير ، فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها(٥).

---

(١) حذف الاختصار هو الحذف لوجود ما يدل على المحذوف فى الكلام ، وحذف الاقتصار هو الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له . شرح جمل الزجاجي ١ / ٣١٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للكميت . ينظر : الهاشميات للكميت ص٣٦،والمحتسب ١٨٣/١ ، والخزانة ٢ / ٢٠٧ ، ٤ / ٥ .

(٣) أخذ الجرمي بمذهب الأخفش ، ونسب أيضاً لابن طاهر وابن خروف والشلوبين ينظر : الهمع ١ / ١٥٢ .

(٤) سورة فصلت ٤٨ .

(٥) يرى ابن هشام أن أفعال القلوب ــ لإفادتها التحقيق ــ تجاب بما يجاب به القسم . مغنى اللبيب ص٤٤٨ .

وهذا الدليل ـ عند ابن عصفور ـ لا حجة فيه ؛ لأن العرب لا تضمن هذه الأفعال معنى القسم على اللزوم ، بل أحياناً تضمنها وأحياناً لا تضمنها ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم ، فما الذى يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم ؟ وعليه فما استدل به الأخفش لا حجة فيه ؛ لعدم إطراد الحكم . (١)

وأما الأعلم ـ وهو صاحب المذهب الثاني ـ ومن أخذ بمذهبه فيفصلون:

فيجيزون الحذف فى (ظننت) وما فى معناها ، ويمنعون فى (علمت) وما فى معناها .

وحجة هؤلاء أن كل كلام مبني على الفائدة ، فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به ، فإذا قلت : ظننت ، كان كلاماً مفيداً ؛ لأن الإنسان قد يخلو من الظن ، فيفيدنا بقوله : ظننت ، أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قلت : علمت ، كان غير مفيد؛ لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها بالضرورة ، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد . (٢)

وقد حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد أيضاً ، فقال بعد عرضه لهذا المذهب :

" وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، بل الصحيح أنه يجوز : علمت ، وتحذف المفعولين حذف اقتصار ؛ لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى ، فإذا قال قائل : علمت ، علمنا أنه وقع منه علم مالم يكن يعلم ، إذ حمله على غير ذلك غير مفيد " أ.هـ . (٣)

وأما المذهب الثالث فيجيز الحذف، وعليه أكثر النحويين(٤)، وهو المذهب الذى اختاره ابن عصفور ؛ لأنه مؤيد بالسماع ، قال ابن عصفور بعد عرضه للمذاهب الثلاثة :

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣١٧ .
(٢) ينظر : الهمع ١ / ١٥٢ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣١٨ .
(٤) ينظر : الهمع ١ / ١٥٢ .

"والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين فى علمت وظننت وما فى معناهما، وقد جاء ذلك فى كلامهم ، حكى سيبويه أنهم يقولون : من يسمع يخل . معناه : أي يقع منه خيلة ، وقال تعالى : ﴿ أَعِندَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾ [(١)] أي يعلم . وليس فى الكتاب جلاء عن مذهب سيبويه "[(٢)] أ.هـ . [(٣)]

(١) سورة النجم ٣٥ .
(٢) اختلف النحاة في ما ذهب إليه سيبويه من حذف المفعولين اقتصاراً ، فابن هشام في أوضح المسالك٢/٧٠ يقول : " وأما حذفهما اقتصاراً ــ أي لغير دليل ــ فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقًا ، واختاره الناظم ... " أ.هـ .
وأما أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٨ فيقول : " والرابع ــ أي المذهب الرابع في حذف المفعولين اقتصاراً ــ المنع فياساً ، والجواز في بعضها سماعاً ، وهو اختيار أبي العلا إدريس ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، فلا يتعدى الحذف إلي غير (ظننت) ، و (خلت) ، و (حسبت) وهو مسموع في هذه الثلاث " أ.هـ . وينظر الكتاب ١/ ١٨ ، ١٩ .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣١٨ .

٨ ـ مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل

من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية ، وهو خمسة أحرف : الكاف ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومنذ ، لكن بشروط مخصوصة .

فالكاف مختلف فى اسميتها ، هل هي مخصوصة بالشعر أم تأتي فى الشعر وفى سعة الكلام ؟

فعند سيبويه والمحققين أن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر [١] ، وعند الأخفش [٢] أن الكاف تكون اسماً فى سعة الكلام .

وقد حكم ابن عصفور على قول الأخفش بالفساد ، ودليل الفساد عنده السماع والقياس معًا ، قال : " وزعم أبو الحسن الأخفش أن الكاف تكون اسماً فى فصيح الكلام ، وذلك عندنا باطل ، ولا يجوز أن تكون اسمًا إلا فى ضرورة شعر بدليل السماع والقياس .

أما السماع فلأنه لا يحفظ أن الكاف قد جاءت فى نثر موجوداً فيها أحكام الأسماء ، بل الذى تقرر فيها الحرفية ، بدليل أنهم يقولون : جاءني الذى كزيد ، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها فى فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات ، ولو كانت الكاف اسمًا لم يجز ذلك إلا فى ضرورة أو نادر كلام ، كما لا يجوز : جاء الذى مثل زيد ؛ لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر، ولم يكن فى الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا فى ضرورة ، أو فى شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ : " تماماً على الذى أحسن " [٣] ، و"مثلا ما بعوضة " [٤] ؛ أي: تمامًا على الذى هو أحسن ، ومثلاً الذى هو بعوضة، فكذلك لو كانت الكاف اسمًا لم يكن بد من أن تقول: جاء الذى هو كزيد.

---

(١) قال ابن هشام عن اسمية الكاف : " والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر "أ.هـ أوضح المسالك ٣ / ٥٣ ، وينظر : المغنى ص٢٣٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٣ ، والمقتضب ٤ / ١٤٠ .

(٣) سورة الأنعام الآية ١٥٤ ، والقراءة برفع (أحسن) وهي قراءة يحيى بن يعمرو ابن أبى إسحاق فى الشواذ . شواذ ابن خالويه ص٤١ .

(٤) البقرة ٢٦ ، والقراءة برفع (بعوضة) وقد رواها أبو عبيدة عن رؤبة بن العجاج وهو من الفصحاء ، وليس من القراء . مجاز القرآن ١ / ٣٥ ، وشواذ ابن خالويه ص٤ .

وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرف واحد إلا شذوذاً لا يلتفت إليه " أ.هـ . [١]

ثم عرض ابن عصفور أدلة أبي الحسن الأخفش على اسمية الكاف وكلها من الشعر [٢] **، وحكم عليها بعدم الحجية ، فقال بعد عرض الأدلة : " وهذا كله عندنا لا حجة فيه ؛ لأنه شعر ، والكاف عندنا قد تكون اسماً فى الشعر ، على أن الكاف قد يمكن أن تكون فى جميع ما ذكر حرف ، ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف . لفهم المعنى . وإقامة الصفة مقامه وإن لم تكن مختصة"**[٣] **أ.هـ .**

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٨٧ .
(٢) تنظر هذه الشواهد فى شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٨٨ .
(٣) شرح الجمل ١ / ٤٨٨ .

٩- مد المقصور ضرورة

الضرائر الشعرية تنحصر فى الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل ، والزيادة تنحصر فى زيادة حرف أو زيادة حركة ، ومن الزيادة ما اختلف فى جوازه فى الضرورة وهو مد المقصور .

فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أصلاً ؛ لأنه لا يثبت سماعاً ولا يقبله قياس ؛ لأنه ليس فيه رجوع إلى أصل ولا تشبيه غير جائز .

ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز ، وهو مذهب الفراء أيضاً ، ووافقهم الأخفش وابن ولاد ، وابن خروف ، إلا أن الفراء لم يجزه إلا بشرط أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصره نحو : (رحى) مثلاً فإن كان له ما يوجب قصره لم يجز مده . عنده . نحو : سكرى ، فإنه لا يجوز مده ؛ لأنه مؤنث سكران ، وفعلى وفعلان لا يكون إلا مقصوراً . (١)

قال ابن عصفور تعقيباً على قول الكوفيين والفراء : " وكل ذلك عندنا فاسد " . (٢)

أما ما استدل به الكوفيون من الشعر فقد حكم عليه ابن عصفور بعدم الحجية ، وذلك لجهل قائله ، وتطرق الاحتمال لبعض هذه الشواهد والشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

فمن شواهدهم قول الشاعر :

سيغنيني الذى أغناك عني ∴ فلا فقر يدوم ولا غناء (٣)

فمد الغنى ضد الفقر ، وهو مقصور .

وقول الآخر :

قد علمت أخت بنى السعلاء ∴ وعلمت ذاك مع الجواء

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٧٥ ، والكامل للمبرد ١ / ٢١٦ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١٣١ ، والموشح للمرزباني ص٩٢ ، والإنصاف المسألة رقم ١٠٩ ، والتصريح ٢ / ٢٩٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٧٥ .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله . ينظر : المقصور والممدود لابن ولاد ص١٣١ ، والمخصص لابن سيده ١٢ / ٢٧٦ ، ١٥ / ١٢٦ .

أن نعـــم مـــأكولاً علـــى الخـــواء ∴ يـــا لـــك مـــن تمـــر ومـــن شيشـــاء

ينشب فى المسعل واللهـاء [١]

فمد السعلى والجوى واللهى وهي مقصورات .

قال ابن عصفور تعليقاً على هذه الشواهد التى استشهد بها الكوفيون : " وفى الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه " أ.هـ.

فأما قولـه :

..... ∴ فـــلا فقـــر يـــدوم ولا غنـــاء

فيحتمل أن يكون الغنى فى الأصل ممدوداً مصدراً لغانى ، كأنـه قال : فلا افتقار شخص لشخص يدوم ولا استغناء شخص عن شخص أيضاً ، فيكون هذا مصدراً لغانى الذى تدخل عليه التاء ، فيقال : تغانى " أ.هـ . [٢]

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من الرجز .
السعلاء هي السعلاة والسعلى ، أى الغول . الجوى : الحزن . الخواء : الجوع الشيشاء : الشيش ، وهو من التمر ما لم يشتد نواه . ينشب : يعلق . المسعل : موضع السعال فى الحلق . اللهى : واحده لهاة ، وهي اللحمة المشرفة على الحلق ينظر : الخصائص ٢ / ٢٣١ ، ٣١٨ ، والمخصص ١ / ١٥٧ ، ١١ / ١٣١ ، ١٥ / ١٥٢ ، والمحكم ٢ / ٢٥٣ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٧٦ .

١٠ـ إعراب الأسماء الستة

عرض ابن عصفور فى إعراب الأسماء الستة ستة مذاهب : حكم على خمسة منها بالفساد ، وصحح مذهباً واحداً واختاره [١] ، وهي :

١. أنها معربة بالحروف ، وهذا قول قطرب والفراء والزيادي[٢] ، وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد ، وعلة فساده ـ لو قلنا به ـ أنه سيؤدي إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد فى كلام العرب .

بيان ذلك أن الإعراب زائد على الكلمة ، ومن جملة الأسماء الستة : فوك وذو مال ، فلو قلنا إنها معربة بالحروف لأدى ذلك إلى بقاء الاسم على حرف واحد .

أمر آخر يترتب على هذا الإعراب ، وهو الخروج عن النظائر ؛ لأن نظائر الأسماء الستة من الأسماء المفردة يعرب بالحركات .

٢ـ أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف، والحروف إشباع، وهو رأي المازني[٣]، وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد أيضاً، وعلة فساده أنه سيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذى مال) على حرف واحد؛ لأن الإشباع زائد على الكلمة .

أمر آخر ، وهو أن الإشباع لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

٣. أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف ، والحركات منقولة من الحروف [٤] ، وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد أيضاً ، وعلة الفساد أن النقل لا يكون إلا إلى ساكن فى الوقف ، كقول الشاعر :

أنا ابن ماوية إذا جد النقـر [٥]

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ١٢٠ : ١٢٢ .
(٢) أسرار العربية ص٢٣ .
(٣) الإنصاف المسألة رقم ٢ .
(٤) ذهب إلى ذلك الربعى فى الرفع والجر، وقال: إن الحركة فى النصب أصلية ليست منقولة. الإنصاف المسألة رقم ٢ .
(٥) البيت من الرجز ، ونسب فى الكتاب لبعض السعديين ، ونسبه الجوهري لعبيد الله بن ماوية الطائي ، ونسب لغيره أيضاً . =

أراد : جد النقر ، وهذا بالعكس ؛ لأنه متحرك فى الوصل .

٤ـ أنها معربة بالحركات والحروف معاً ، وهو رأي الكوفيين [١] وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد ، وعلة فساده ـ عنده ـ أنه سيؤدي إلى أن العامل يحدث علامتي إعراب فى معرب واحد .

أمر آخر ، أنه سيؤدي إلى بقاء (فيك ، وذى مال) على حرف واحد ، لأن الإعراب زائد على الكلمة كما تقدم .

٥ـ أنها معربة بالتغيير والانقلاب ، وهو رأي الجرمي [٢] ، وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد أيضاً ؛ لأن هذا الإعراب سيؤدي إلى خروجها عن نظائرها من المفردات ؛ لأن نظائرها من المفردات يعرب بالحركات كما سبق .

٦ـ أنها معربة بالحركات المقدرة فى الحروف ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وهو ما صححه ابن عصفور واختاره ، فقال بعد عرض المذاهب السابقة والحكم عليها : " فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدرات فى الحروف ، وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة " أ.هـ . [٣]

=النقر: صويت يسكن به الفرس إذا اضطرب بصحبه ، وقيل : يصوت به للدابة لتسير، يريد أنه الشجاع إذا اشتد الحرب . ينظر : الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، والكامل ٢ / ١٦٢ ، والصحاح واللسان (نقر) ، والمحكم ٣ / ٤ .

(١) ينظر : الإنصاف المسألة رقم ٢ ، والهمع ١ / ٣٨ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢ / ١٥٣ ، وأسرار العربية ص٢٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٢٠ : ١٢٢ .

١١ـ الفعل (دخل) بين التعدي واللزوم

الأفعال كلها تتعدى إلى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود ، وإلى الحال المؤكدة والمبينة بنفسها ، إلا ظروف المكان المختصة فإن الفعل اللازم لا يتعدى إليها إلا بواسطة نحو : قمت فى الدار وقعدت فى المسجد ، لا يقال فيهما : قمت الدار ، ولا : قعدت المسجد وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص ، إلا أن العرب شذت من ذلك فى نحو (ذهبت) مع الشام ، و (دخلت) مع كل ظرف مكان مختص . (١)

لكن الأخفش زعم أن (دخل) متعدية إلى المفعول به بنفسها ، وأن الدار فى نحو قولك : دخلت الدار ، وأشباهها منصوب بعدها على أنه مفعول به . (٢)

ودليل الأخفش على ذلك إطراد وصول (دخلت) إلى ما بعدها بنفسها ، تقول : دخلت الدار ، ودخلت الحمام .

فإذا قلت : دخلت البيت ، فالبيت مفعول به بدخلت منصوب على حد انتصابه بعد هدمت .

وقد حكم ابن عصفور على قول الأخفش ـ بعد عرضه ـ بالفساد ، واستدل على فساده بأكثر من وجه :

١ـ منها الحمل على النقيض ، وذلك أن دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعد ، فكذلك نقيضه ، والنقيض كثيراً ما يجري مجرى ما يناقضه ، فالألف والنون تدل على الامتلاء والتعظيم نحو : ريان ، ورجل جمانى ، للعظيم الجمة (٣) ، ورقباني لعظيم الرقبة ، ثم قالوا : عطشان ، فزادوا الألف والنون فيه وإن لم يكن بابه ذلك ، حملاً على نقيضه وهو ريان . (٤)

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ١٥ ، ١٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٣٣٥ .
(٢) وإلى مثل ذلك ذهب الجرمي والمبرد . ينظر : المقتضب ٤ / ٦٠ ، ٣٣٧ .
(٣) الجمة : مجتمع شعر الرأس ، أو ما سقط على المنكبين من شعر الرأس .
(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٣٦ .

٢. ومنها أيضاً الحمل على النظير ؛ لأن النظير كثيراً ما يجري مجرى نظيره ، فنظير (دخلت) : (عبرت) وهي غير متعدية . (١)

٣. ومنها الحمل على الكثير ، وذلك أن مصدر دخل الدخول والفعول ـ فى الغالب ـ مصدر مالا يتعدى نحو : القعود والجلوس ، ولا يجيء فى المتعدي إلا قليلاً نحو : اللزوم والنهوك ، والحمل على الأكثر أولى . (٢)

٤. وقال ابن عصفور عن مذهب الأخفش أيضاً :" ومما يدل دلالة قطعية على فساد مذهبه أن (دخلت) تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل خاصة نحو : ضربت زيداً ، فزيداً محل للضرب ، والظرف محل للفعل والفاعل نحو : قمت خلفك ، فالخلف محل للقائم وقيامه ، فكذلك دخلت يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف ؛ لأنك إذا دخلت البيت ، فالبيت محل للدخول والداخل.

وكذلك أيضاً يدل على بطلان مذهبه أنهم يقولون : دخلت فى الأمر ، ولا يوصل إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بفى ، فلو كانت (دخلت) متعدية بنفسها لما عدوها إلى الأمر بـ (فى) فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها"(٣)**أ.هـ .**

---

(١) نفس المرجع السابق ١ / ٣٣٦ .
(٢) نفس المرجع السابق ١ / ٣٣٦ .
(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٣٦ .

١٢ـ الرافع للمبتدأ

عرض ابن عصفور خلاف النحويين فى الرافع للمبتدأ ، فذكر أربعة مذاهب دون أن يعزوها لأصحابها ، وحكم على ثلاثة منها بالفساد والبطلان ، واختار واحداً ، وهو الصحيح عنده . (١)

فالمذهب الأول يرى أن الرافع له التهمم والاعتناء ، والمقصود بتهممك واعتنائك به جعلك له أولاً لفظاً ونية .

وقد حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد بحجة أن التهمم معنى ، والمعاني لم يثبت لها العمل فى موضع .

والثاني يرى أن الرافع له شبهه بالفاعل فى أنه مخبر عنه كالفاعل ، ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل .

وقد حكم عليه بالفساد أيضاً ، وعلة فساده ـ عنده ـ أن الشبه معنى ، وقد سبق أن المعاني لم يثبت لها العمل فى أي موضع .

والسبب الآخر فى فساد هذا القول أن فيه حمل الأصل على الفرع ، وذلك قليل جداً .

بيان ذلك أن المبتدأ والخبر أصل ، والفعل والفاعل فرع ، وذلك أن اللفظ وافق المعنى فى المبتدأ والخبر ، لأن المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر ، وليس كذلك الفعل والفاعل ؛ لأن الفعل الذى هو الخبر مقدم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وفق المعنى ، فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع .

والثالث يرى أن المبتدأ ارتفع بالخبر ، وهو مذهب الكوفيين (٢) ، وهو عند ابن عصفور فاسد أيضاً ؛ لأنه سيؤدي إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له فى كلام العرب ، والحمل على ماله نظير أولى .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
(٢) الإنصاف المسألة رقم ٥ .

وبيان ذلك أن الخبر قد يرفع الفاعل نحو : زيد قائم أبوه ، على جعل الأب فاعلاً لقائم ، ولو جعلناه مع ذلك عاملاً فى المبتدأ ؛ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعاً كما سبق .

وأما المذهب الرابع فيرى أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية ، وهو رفعه بالابتداء ، وهو مذهب سيبويه والمبرد [١] ، قال عنه ابن عصفور :

" وهو الصحيح عندي ؛ لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة [٢] وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أن التعري رافع " أ.هـ . [٣]

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٢٧٨ ، والمقتضب ٤ / ١٢٦ .
(٢) يقصد بالموقوفة الساكنة .
(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٦٣ .

١٣ـ الناصب للفعل بعد فاء السببية

ذكر ابن عصفور خلاف النحاة فى الناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية ، وذلك على ثلاثة أقوال ، حكم بفساد قولين ، واختار ـ ضمنًا ـ قول سيبويه ودافع عنه .

فسيبويه يرى أن الفعل المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد فاء السببية ، والكوفيون يرون أن النصب بعد الفاء بالخلاف ، والجرمي يرى أن النصب بنفس الفاء . (١)

استدل الكوفيون على أن النصب بالخلاف بأن قالوا : لو كان الثاني داخلاً فى معنى الأول من نهي أو نفي أو غير ذلك لكان معطوفاً عليه بلا خلاف ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول نصب بالخلاف .

وقد حكم ابن عصفور على قولهم بالفساد ، وحجته أن الخلاف لو كان هو الناصب ، لقلت : ما قام زيد بل عمراً ، فتنصب لمخالفة الثاني الأول .

الأمر الآخر : أن الثاني ليس لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني ، فيقال لهم : فلما انتصب ولم ينتصب الأول دل هذا على فساد مذهبكم ، وأن النصب بإضمار (أن) لما تعذر عطف الثاني على الأول للمخالفة التى بينهما، فعدل عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم فنصب الفعل بإضمار (أن) وأن وما بعدها فى تأويل المصدر ، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم .

وأما الجرمي فقد استدل على ما ذهب إليه بأن الفعل وجد بعد الفاء منصوباً ، ولم يقم دليل على أن النصب بإضمار (أن) ، فجعل النصب بها .

وقد حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد أيضاً ، وعلة الفساد عنده أن الفاء قد ثبت لها العطف فى غير هذا الموضع ، فينبغي أن تحمل على ما ثبت لها من العطفية ، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لا يجوز إلا بإضمار (أن)؛ لأن حروف العطف لا تنصب . (٢)

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٨ ، والإنصاف المسألة رقم ٧٦ .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

١٤ـ الناصب لأحد المفعولين بعد بناء الفعل المتعدي لمفعولين للمفعول

الفعل المتعدي لمفعولين فصاعدا إذا بنيته للمفعول ، فإنك تقيم أحد المفعولين نائباً عن الفاعل ، وتترك ما عداه منصوباً ، وفى نصبه خلاف بين النحاة ذكره ابن عصفور [١] بالتفصيل الآتي :

١ـ من النحاة من ذهب إلى أن الناصب له هو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول ، وذلك نحو قولك : أعطى زيد درهماً ، فدرهم عند صاحب هذا المذهب باق على النصب الذى كان فيه قبل بنائك أعطى للمفعول ؛ لأن الأصل : أعطى عمر زيداً درهماً ، فلما قلت : أعطى بالبناء للمفعول ، رفعت زيداً لإقامتك له مقام الفاعل ، ويبقى الدرهم على نصبه .

وقد حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد ، وحجته أن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز إبقاء عمله ، وفعل الفاعل قد زال فى اللفظ والتقدير ؛ لأنه أصبح مبنياً للمفعول .

٢ـ ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب على أنه خبر مالم يسم فاعله ، وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي ، وحجة صاحب هذا المذهب أنه رأى النحويين يسمون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيد قائماً ، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك : أعطى زيد درهماً ، فدرهم منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل ، فسماه لذلك خبراً ، وسمى المرفوع قبله اسم مالم يسم فاعله .

وقد حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد أيضاً ، وحجته أن صاحب هذا المذهب قد أخطأ فى القياس ، قال : لأننا إذا قلنا فى قائم من قولك : ما زيد قائماً : خبراً ، فإنما نعني به الخبر الذى عملت فيه (ما) وسمى خبراً لأنه فى الأصل خبر المبتدأ، ولا يتصور مثل ذلك فى درهم ، من قولك : أعطى زيد درهماً؛ لأنه لم يكن خبراً قط .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٥٥ .

٣ـ ذكر ابن عصفور قولاً ثالثاً ، ولم يحكم عليه كسابقيه ، ويبدو أنه اختيار ضمني منه لهذا القول ، قال : " ومنهم من ذهب إلى أن الدرهم منصوب بفعل المفعول الذى هو بمنزلة الفاعل ، وذلك أن المفعول الذى لم يسم فاعله قام مقام الفاعل ، فكما أن فعل الفاعل نصب المفعول فكذلك فعل المفعول الذى هو بمنزلة الفاعل " أ.هـ . [١]

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٥٦ ، وينظر : الكتاب ١ / ١٩ .

١٥ـ تعريف العدد المفرد

العدد المفرد هو من واحد إلى عشرة ، قال ابن عصفور فى تعريف هذا العدد : " يتصور فى تعريفه ثلاثة أوجه ، فتقول : الثلاثة الرجال ، والثلاثة رجال، وثلاثة الرجال " . (١)

فأما الوجه الأول فالبصريون لا يجيزونه ، والكوفيون يجيزونه قياساً على (الحسن الوجه) فى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل . (٢)

وقد حكم ابن عصفور ببطلان قول الكوفيين ؛ لأنهم أخطأوا فى تطبيق القياس ؛ لأن تعريف المضاف والمضاف إليه فى الصفة المشبهة فى نحو قولك : الحسن الوجه ؛ لأن الإضافة فيه غير محضة ، والإضافة فى العدد المفرد محضة ، فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً .

وأما الوجه الثاني وهو : الثلاثة رجال ، وهو دخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني ، فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة ؛ لأنه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة .

وأما الوجه الثالث . وهو أن تدخل الألف واللام على الثاني ، وتعرف به الأول نحو قولك : ثلاثة الرجال . فهو جائز بإجماع من البصريين والكوفيين (٣)، وعليه أنشدوا قول الشاعر :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ∴ ثلاث الأثافى والرسوم البلاقع (٤)

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٤ .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٤ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، ومجالس ثعلب ٥٩٠ ، والمقتضب ٢ / ١٧٥ ، والمخصص ١٧ / ١٢٥ .
(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١٠٥ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، والمقتضب ٢ / ١٧٥ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة . ورواية المبرد : أو يدفع البكا . العمى يراد به هنا زوال الآثار من الدار . الرسوم : الآثار غير الشاخصة . البلقع : الأرض القفر . ينظر ديوان ذي الرمة ١٢٧٤ ، وإصلاح المنطق ٣٠٣ ، والمقتضب ٢ / ١٧٦ ، ٤ / ١٤٤ .

١٦ـ عامل النصب فى المستثنى بإلا و (غير) وما فى معناها من الأسماء

اختلف النحويون فى ناصب المستثنى بإلا ، وفى نصب (غير) وما فى معناها من الأسماء نحو سوى ، وقد عرض ابن عصفور هذا الخلاف [١] على النحو التالي :

١ـ من النحويين من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد (إلا) انتصب بما فى (إلا) من معنى الفعل .

وقد حكم ابن عصفور بفساد هذا القول ، وعلة الفساد عنده عدم إطراد الحكم ، وذلك أن (غير) وما فى معناها من الأسماء كسوى منصوب وليس قبله (إلا) ، فإذا ثبت أن الناصب فى (غير) ليس هو (إلا) ، فكذلك الاسم المنصوب بعد (إلا) منصوب بما انتصب به (غير).

أمر آخر مبطل لهذا المذهب ، وهو أن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً .

علة ثالثة ، وهي أن المعاني لا تعمل إلا فى الظروف والمجرورات والأحوال ، وقد نسب ابن عصفور هذا القول للمازني . [٢]

٢ـ ومن النحويين من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل بواسطة (إلا) ، وانتصبت (غير) وما فى معناها ، بالفعل من غير واسطة ، وقد نسب ابن عصفور هذا القول لأبي سعيد السيرافي وابن الباذش . [٣]

وقد حكم ابن عصفور بفساد هذا القول ، بحجة أن الأسماء الواقعة بعد (إلا) قد تنصب وإن لم يتقدمها فعل نحو قولك : القوم إخوتك إلا زيداً .

---

(١) هذا مذهب جماعة من البصريين ، وهو ظاهر كلام المبرد . ينظر : المقتضب ٤ / ٣٩٠ ، والكامل ٢ / ٨٩ ، والخصائص ٢ / ٢٧٦ ، والإنصاف المسألة رقم ٣٤ .
(٢) شرح الجمل ٢ / ٢٥٧ .
(٣) شرح السيرافي ٨ / ١٨٤ ــ ١٨٩ .

٣ـ ومنهم من ذهب إلى أنه منتصب لمخالفته للأول ، ففي قولك : قام القوم إلا زيدًا ، فما بعد (إلا) منفي عنه القيام ، وما قبلها ثابت له القيام ، وهو مذهب الكسائي . (١)

وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد ؛ لعدم إطراد الحكم أيضاً ؛ لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه فى قولك : قام زيد لا عمرو لأن ما بعد (لا) مخالف لما قبلها ، ولوجب النصب أيضاً فى قولك : ما قام زيد لكن عمرو ؛ لأن ما بعد (لكن) مخالف لما قبلها ، وأمثال ذلك كثيرة .

٤ـ ومن النحويين من ذهب إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ، ثم خففت نون (إن) وأدغمت فى (لا) وجعلت كالكلمة الواحدة ، وإذا نصبت ما بعدها غلبت حكم (إن) والخبر محذوف ، وإذا رفعت غلبت حكم (لا) فعطفت ، وهو مذهب الفراء . (٢)

وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد ، بل وصفه بأن فساده بين وظاهر ، فقال : " وهذا القول بين الفساد بأدنى تأمل ، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يجوز مثل : ما قام إلا زيد ؛ لأن هذا الموضع لا تصلح فيه (لا) ولا (إن) ، وأيضاً فإن الخبر الذى ادعى حذفه لم يظهر فى موضع ، وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها " أ.هـ . (٣)

٥. ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام ، قال ابن عصفور عن هذا المذهب : " وهو الصحيح ، وهو فى ذلك بمنزلة التمييز " أ.هـ . (٤)

---

(١) المرجع السابق ٨ / ١٨٦ .
(٢) ينظر:شرح الجمل ٨ / ١٨٣ ــ ١٨٩ ، والإنصاف المسألة رقم ٣٤ ، والهمع ١ / ٢٢٤ .
(٣) شرح الجمل ٢ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
(٤) هذا مذهب الخليل وسيبويه . الكتاب ١ / ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، وينظر : شرح الجمل ٢ / ٢٥٨ .

١٧- إعراب ما سمى به من المجموع بالألف والتاء جمع السلامة

ما سمى به من المجموع بالألف والتاء المزيدتين يجوز فيه وجهان :

أحدهما : الحكاية ، فتقول : جاءني مسلمات ، ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات .

والثاني : أن تعربه إعراب مالا ينصرف ، فتقول : جاءني مسلمات ، ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات .

وأجاز المبرد إعرابه بالكسر من غير تنوين فى حالة الجر ، فتقول: مررت بمسلمات ، وحجته أن التنوين تنوين مقابلة ، فهو يقابل النون فى جمع المذكر السالم ، فإن زال الجمع عن الجمعية زالت النون ، فصارت التاء بمنزلة الياء والواو فى الجمع فلا تمنع الصرف . (١)

قال ابن عصفور تعليقاً على قول المبرد : " وهذا الذى قال باطل ؛ لأن التاء على كل حال تعطي التأنيث مع أنها بمنزلة الياء والواو فى الجمع ، فيمتنع الاسم الصرف لاجتماع علتين فيه (٢) **، فرواية من رواه :**

تنورتها من أذرعات ..... البيت (٣)

بالكسر من غير تنوين لا يعول عليها لضعفها " أ.هـ . (٤)

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٣٣ ، وهذه اللغة نقلها سيبويه عن بعض العرب ٢ / ١٨ .

(٢) هما العلمية والتأنيث .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص٣١ ، وتمامه :

..... وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي

والتنور : النظر إلى النار من بعيد . وأذرعات : بلد جنوبي الشام . يثرب : مدينة الرسول ﷺ ، يريد أنه نظر إليها بقلبه تشوفاً إليها .

ينظر : الكتاب ٢ / ١٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، ٤ / ٣٨ .

(٤) وقال ابن عصفور فى موضع آخر عن هذه الرواية : " ورواية من روى :

تنورتها من أذرعات .....

بالكسر من غير تنوين غير صحيحة " أ.هـ .

شرح الجمل ٢ / ٢٣٤ ، وينظر ٢ / ٤٩٢ .

١٨ـ شرط الظرف والمجرور الواقعين خبراً لإن أو إحدى أخواتها

ذكر ابن عصفور أنه يشترط فى الظرف والمجرور الواقعين خبراً لإن أو إحدى أخواتها أن يكونا تامين، ومعنى تمامهما : أن يكون فى الإخبار بهما فائدة نحو: إن زيداً فى الدار قائماً، على أن يكون (فى الدار) الخبر، و(قائماً) حال.

وتقول : إن زيداً بك واثق ، ولا يجوز (واثقاً) ؛ لأن (بك) ناقص ليس فى الإخبار به فائدة ، فإذا قلت : إن زيداً بك ، لم يتم الكلام فالصحيح أن تقول : إن زيداً بك واثق ، على أن يكون (واثق) هو الخبر ، و (بك) هو معمول الخبر .

ثم ذكر قولاً للفراء [١] أجاز فيه أن تقول : إن زيداً بك واثقاً ، على أن يكون (بك) خبراً فى اللفظ وهو فى الحقيقة معمول لواثق ، ويكون (واثقاً) منصوباً على أنه حال وإن كان فى المعنى خبراً ، فيكون الإعراب غير موافق للمعنى ، فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذى كان فضلة فى موضع العمدة الذى هو الخبر، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال، فكأنه فضلة.

وقد حكم ابن عصفور على قول الفراء هذا بالبطلان ، لأن ما ذهب إليه الفراء إنما هو من قبيل قلب الإعراب ، وباب ذلك أن يجئ فى الشعر لا فى فصيح الكلام . [٢]

ثم ذكر أن الفراء استدل على ذلك بقول الشاعر :

فلا تلحني فيها فإن بحبها ∴ أخاك مصاب القلب جم بلابله [٣]

قال : " فإنه رواه بنصب (مصاب) فيكون بحبها خبراً لإن فى اللفظ وإن كان ناقصاً ، ألا ترى أنك لو قلت : إن بحبها أخاك ، لم يتم الكلام .

---

(١) الأصول لابن السراج ١ / ١٥٠ .
(٢) شرح الجمل ١ / ٤٤٩ .
(٣) البيت من الطويل ، وهو من أبيات الكتاب الخمسين . ينظر : الكتاب ١ / ٢٨٠ ، والمغنى ٧٧٣ ، والهمع ١ / ١٣٥ ، وخزانة الأدب ٣ / ٥٧٢ .

والجواب : إن هذا ـ لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ، ويكون من قلب الإعراب ـ ضرورة ولا يقاس عليه الكلام .

لكنه قد يتخرج ذلك عندنا على أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى ، فكأنه قال : فإن أخاك كلف بحبها ، ولكنه حذف (كلف) من غير أن ينيب منابه المجرور ... " أ.هـ . [١]

(١) شرح الجمل ١ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

١٩- إذما بين الاسمية والحرفية

عرض ابن عصفور خلاف النحويين فى إذ ما ، أحرف هي أم اسم ؟

فعند سيبويه أنها حرف [١] ، وعند المبرد أنها اسم ، ودليله أن (إذ) قد ثبت لها الاسمية ، فلا تخرج عن ذلك ما أمكن . [٢]

وقد حكم ابن عصفور على مذهب المبرد بالفساد ؛ لأن ما استدل به المبرد سيؤدي إلى التناقض ، بيان ذلك أن (إذ) إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى ، وفعل الشرط أبداً مستقبل ، فيناقض معناها معنى الشرط .

لكنه اختار مذهب سيبويه ، فقال : " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ركبت مع (ما) وصارت معها كالشئ الواحد ، وبطل معناها ؛ لأنها صارت جزء كلمة " أ.هـ . [٣]

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣٢ .

(٢) هذا مما نسب للمبرد ، وفى المقتضب ٢ / ٤٦ ما يخالفه ، فظاهر كلامه أنها حرف كما يرى سيبويه ، وقد نسب فى الهمع ٢ / ٨٥ لابن السراج والفارسي .

(٣) شرح الجمل ٢ / ١٩٨ .

٢٠ـ أصل (فل) المختصة بالنداء

فى العربية أسماء لازمت النداء ، فلا تستعمل فى غيره ، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها ، وهي كثيرة ، منها ما هو مقيس ، ومنها ما هو مسموع ، فالمقيس هو كل ما عدل فى النداء على فعال أو فعل أو مفعلان ، نحو : فساق وخباث سباً للمؤنث ، وغدر وفسق سباً للمذكر ، ونحو : هذا زيد ملأمان، والمسموع نحو : يا هناه ، ويا فل ، واللهم .

وقد عرض ابن عصفور فى باب " مالا يقع إلا فى النداء خاصة ولا يستعمل فى غيره " خلاف النحاة فى أصل (فل) ، والخلاف بين سيبويه والفراء ، فالفراء يرى أن (فل) مرخم من فلان ، وسيبويه يرى أنه غير مرخم ، وإنما هو اسم مختص بالنداء . (١)

وقد اختار ابن عصفور قول سيبويه ، وقال عنه :

" وهو الصحيح " (٢) ، ورد قول الفراء ووصفه بالفساد والبطلان ، وعلة فساده أنه سيؤدي إلى مخالفة ما ثبت من القواعد النحوية المتفق عليها ، بيان ذلك أن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد ترخيمه ثلاثة أحرف ، فلو كان (فل) ترخيم (فلان) لقالوا : يا فلا ، ولجاء على الأصل فى بعض المواضع فيقال : يا فلان ، فدل ذلك على أنه ليس بمرخم . (٣)

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٣٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٧ ، وشرح الجمل ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، والتصريح ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .
(٢) شرح الجمل ٢ / ١٠٥ .
(٣) شرح الجمل ٢ / ١٠٦ .

٢١ـ بناء (كان) وأخواتها للمفعول

الأفعال بالنظر إلى بنائها للمفعول تنقسم ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول، وهو الأفعال التى لا تتصرف كنعم وبئس وعسى وليس وحبذا وفعل التعجب .

وقسم فيه خلاف ، وهو كان وأخواتها ، وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول ، وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة .

وقد عرض ابن عصفور خلاف النحويين فى بناء كان وأخواتها للمفعول ، وكان الخلاف بين سيبويه والفراء وأبى سعيد السيرافي ، وأبي علي الفارسي ، وقد حكم على أقوالهم ـ عدا قول سيبويه ـ بالفساد ؛ لأنه سيؤدي إلى مخالفة القواعد النحوية أو مخالفة القواعد الصرفية .

فالفراء يجوز بناءها للمفعول ، فيحذف اسمها المرفوع لأنه يشبه الفاعل ويقيم خبرها المنصوب مقام الاسم الذى حذف ؛ لأنه يشبه المفعول ، فكما يقام المفعول مقام الفاعل ، فكذلك ما أشبهه ، وقد حكم ابن عصفور على قول الفراء بالفساد ، فقال : " وهذا الذى ذهب إليه فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دونمخبر عنه لا فى اللفظ ولا فى التقدير " أ.هـ . (١)

والسيرافي يجوز بناءها للمفعول ، فيحذف الاسم ويحذف بحذفه الخبر ؛ لأنه لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

وقد حكم ابن عصفور على هذا القول بالفساد أيضاً ، فقال : " وهذا الذى ذهب إليه فاسد ؛ لأن (كان) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها " أ.هـ . (٢)

أما الفارسي فلما رأى أن بناءها للمفعول يؤدي إلى ما ذكره الفراء ، وإلى ما ذكره السيرافي ، وكلاهما فاسد ، فقد منع بناءها للمفعول .

وبمفهوم المخالفة فيعد قوله من جملة الأقوال الفاسدة ؛ لأن ابن عصفور لم يصحح إلا قول سيبويه ، فقال : " والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول وهو

---

(١) شرح الجمل ١ / ٥٤٦ .
(٢) شرح الجمل ١ / ٥٤٦ .

مذهب سيبويه [١] ، لكن لابد من أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقوم مقام المحذوف فتقول : كين فى الدار ، فالأصل مثلاً كان زيد قائماً فى الدار ، على أن يكون فى الدار متعلقاً بكان ، حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف"[٢]أ.هـ.

(١) الكتاب ١ / ٢١ .
(٢) شرح الجمل ١ / ٥٤٧ .

٢٢ـ تقديم الحال على عاملها المعنوي

العامل فى الحال قد يكون فعلاً نحو : قام زيد خلفك يوم الجمعة ضاحكاً ، فالعامل فى خلفك ويوم الجمعة وضاحكاً " قام " وهو فعل ، وكلها أحوال ، وقد يكون العامل صفة تشبه الفعل نحو : زيد منطلق مسرعاً ، وقد يعمل فى الحال معنى الفعل نحو : هذا زيد قائماً ، فالعامل فى (قائماً) ما فى اسم الإشارة (ذا) من معنى الفعل الذى هو أشير ، أو (ها) من معنى تنبه .

فإذا كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه جاز تقديمها عليه مالم يمنع من ذلك مانع ، نحو قولك : خلفك قعدت ، ويوم الجمعة جئت ، وضاحكاً خرج زيد ، ومسرعاً زيد منطلق .

أما إذا كان العامل فيها معنى الفعل فيمتنع تقديمها عليه ، فلا يجوز : ضاحكاً هذا زيد ، فى قولك : هذا زيد ضاحكاً .

وكذلك أيضاً لا يجوز مثل : زيد ضاحكاً فى الدار ؛ لأن العامل فى ضاحكاً ما فى الدار من معنى الفعل ، فكأنك قلت زيد ضاحكاً مستقر فى الدار .

لكن ابن عصفور عرض رأياً لأبي الحسن الأخفش يجيز فيه تقديم الحال على عاملها المعنوي ، ويجعلها فى ذلك كالظروف [١] ، واستدل على ذلك بقراءة الحسن البصري : " والسموات مطويات بيمينه " [٢] بنصب (مطويات) على الحال ، والعامل فيه ما فى (بيمينه) من معنى الفعل . [٣]

كما استدل بقول النابغة الذبياني :

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم ∴ فيهم ورهط ربيعة بن حذار [٤]

---

(١) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .
(٢) سورة الزمر ٦٧ .
(٣) المحتسب ١ / ٢٣٣ .
(٤) البيت من الكامل ، ورواية الديوان : محقبو ، بالرفع ، والنصب رواية الأصمعي والأدراع جمع درع، وهو قميص يلبس ليقي من السلاح، والمعنى: يجعلون أدراعهم خلفهم كالحقائب . وابن كوز ، وربيعة بن حذار من بني أسد حلفاء ذبيان . ينظر : ديوان النابغة الذبياني ص٥٥ ، والمسلسل فى غريب لغة العرب ص٩٩ ، والعقد الثمين ص١٣ ، وخزانة الأدب ٣/ ٦٨ .

فقدم الحال وهو (محقبى أدراعهم) على عامله ، وهو ما فى قولـه (فيهم) من معنى الفعل .

وقد حكم ابن عصفور على قول الأخفش بالخطأ وأنه غير صحيح ، وحجته فى ذلك أن المحفوظ من الأدلـة قليل لا يقاس عليـه ، والأمر الآخر أن هذه الأدلـة تحتمل تخريجات أخرى، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، فقال : " وهذا الذى ذهب إليه ـ أي الأخفش ـ غير صحيح ؛ لأنه لا يحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لقلته ، فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياساً على هذا القليل .

وأيضاً فإنه قد يتخرج على أنه قد يضمر لمحقبى ولمطويات عامل تقديره : أعنى مطويات ، وأعنى محقبى ، وتكون الجملـة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ، لأن فيها تشديد الكلام وتبيانـه " أ.هـ . [١]

(١) شرح الجمل ١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

٢٣- رافع الفعل المضارع

أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم ، وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً نحو : يكتب ، وإنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له ما هو ؟ وقد عرض ابن عصفور هذا الخلاف الذى حدث بين البصريين والكوفيين .

فالبصريون يذهبون إلى أن المضارع ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً ، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم ؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها ، ألا ترى أنك لا تقول فى مثل : لن يقوم زيد ، ولم يقم زيد : لن قائم ، ولا لم قائم ويسوغ ذلك دونها نحو: يقوم زيد ؛ لأنك تقول : زيد قائم ، فيحل الاسم محله(١).

وذهب الكوفيون إلى أنه ارتفع لتعريه من العوامل(٢)، وقد حكم ابن عصفور على مذهبهم بالفساد، وعلة الفساد عنده أن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت ، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال(٣).

وحكمه بالفساد على مذهب الكوفيين هو اختيار ضمني لمذهب البصريين ؛ لأنه دلل على صحة مذهبهم ، فهو من باب الحكم بمفهوم المخالفة .

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٩ ، والمقتضب ٢ / ٥ ، والإنصاف المسألة رقم ٧٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٤١ ، والتصريح ٢ / ٢٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٣٠ .

(٢) هذا رأي الفراء وجمهور الكوفيين ، وعامة المتأخرين ، ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التى فى أوله.معاني القرآن للفراء١/٥٣ ، والإنصاف المسألة رقم ٧٤ والتصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٣) ينظر شرح الجمل ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

٢٤ـ إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

عرض ابن عصفور فى شرح الجمل [١] فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ثلاثة مذاهب ، حكم على اثنين منها بالفساد ، واختار واحداً وحكم عليه بالصحة .

فالمذهب الأول يرى أنهما معربان بالحروف ، وهذا مذهب قطرب والكوفيين [٢] ، وقد حكم عليه ابن عصفور بالفساد ، وفساده من ثلاثة أوجه :

١ـ قال : إن الإعراب زائد على الكلمة ، وإذا قدر إسقاطه لم يخل بالكلمة ولو قدر إسقاط هذه الحروف لاختل معنى التثنية والجمع .

٢ـ هذه الحروف تدل على التثنية والجمع ، فلو كانت علامات للإعراب لأدى ذلك إلى أن يدل كل واحد منهما على معنيين فى آن واحد ، والحرف لا يدل فى حين واحد على أكثر من معنى واحد .

٣ـ قال : إن الإعراب يحدثه العامل ، وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل ؛ لأنهم قالوا : زيدان وزيدون ، كما قالوا : اثنان وثلاثون ، قبل التركيب ، فدل ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف فى الرفع ، وإذا ثبت ذلك حمل النصب والخفض عليه فى أن الإعراب ليس بالحروف ، إذ لا يتصور أن يكون الاسم معرباً فى الرفع بما لا يكون به معرباً فى حال النصب والخفض .

والمذهب الثاني يرى أنهما معربان بالحركات المقدرة فى الحروف ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[٣].

وقد حكم ابن عصفور على هذا المذهب بالفساد أيضاً ، قال : لأنه يجب أن تحرك الياء فى منصوب جمع المذكر بالفتحة لكونها لا تستقل وإذا تحركت بالفتحة

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ .
(٢) ينظر الإيضاح للزجاجي ص١٣٠ ، ١٤٠ ، والإنصاف المسألة رقم ٣ .
(٣) وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الحروف ليست بإعراب ولا حروف إعراب وإنما هي دلائل على الإعراب . ينظر : الكتاب ١ / ٤ ، والمقتضب ٢ / ١٥٤ والإنصاف المسألة رقم٣ .

وجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها ، فتقول : رأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، وكل ذلك باطل .

المذهب الثالث يرى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب فى حال النصب والخفض وعدم التغيير فى الرفع ، وهذا مذهب الجرمى [١] ، وقد اختاره ابن عصفور ، قال : " والصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب ، وذلك أن الأصل فى التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف ، والأصل فى الجمع أن يكون بالواو نحو : زيدان وزيدون ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون ، وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء ، وكان ذلك علامة النصب والخفض .

وليس فى إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير؛ لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة فى موضع من المواضع"[٢]أ.هـ.

---

(١) رد المبرد هذا القول ؛ لأن المثنى والجمع مثله سيكون على هذا الرأي مبنياً فى حال الرفع لأنه الأصل ، معرباً فى حالتي النصب والجر ، لأن الانقلاب سيكون معهما . ينظر : المقتضب ٢ / ٥٣ ــ ١٥٥ ، والإيضاح للزجاجي ص١٤١ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٢٤ .

الخاتمــة

تعد هذه الدراسة محاولة للكشف وإلقاء الضوء على المعايير التى اعتمد عليها ابن عصفور فى حكمه على فساد المذاهب النحوية فى كتابه شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، وفيما يلي أهم النتائج التى تم رصدها :

١. جميع الأقوال والمذاهب والأدلة التى حكم عليها ابن عصفور بالفساد . فى الغالب . خضعت لمعايير نقدية واضحة ، سواء أكانت من الأدلة النحوية أم كانت من غيرها ، وأحياناً لا يكتفي بإيراد معيار واحد ، بل يورد أكثر من معيار دعماً لحكمه .

٢. ابن عصفور وإن كان نحوياً من نحاة الأندلس فى القرن السابع الهجري إلا أنه فى شرحه لجمل الزجاجي متبع لسيبويه والبصريين فى غالب الآراء والقواعد النحوية ، وما ذلك إلا لأنه يسير على أصولهم النحوية التى من أهمها أن القياس لا يكون إلا على الكثير الشائع، أما القليل النادر فلا يقاس عليه.

٣. أغلب الأقوال التى حكم عليها بالفساد تنسب للكوفيين والأخفش .

٤. لا يرى ابن عصفور الاستدلال بالقياس الذى يحمل فيه الأصل على الفرع ، وقد رد كثيراً من الأقوال بسبب خطأ أصحابها فى تطبيق القياس .

٥. من المعايير التى اعتمد عليها ابن عصفور فقد السماع فقط أو فقد السماع والقياس معاً ، وهو من باب الاستدلال بعدم الدليل فى الشئ على نفيه .

٦. كثيراً ما يرد الأقوال لعدم كفاية أدلتها ، أو عدم حجيتها ، فالشاهد عنده يفقد حجيته لجهل قائله ، أو لضعف روايته ، أو تطرق الاحتمال إليه .

٧. إجماع النحاة عند ابن عصفور يأتي فى المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس ، فيحتج به على الكثير من المسائل التى اختارها ، كما يحتج بإجماع العرب .

٨ . استعمل ابن عصفور العلل الثواني والثوالث بقلة ، أما العلل الأول فقد كثر دورانها فى شرحه لتسويغ القاعدة وتقريرها عن طريق التفسير والتوضيح الوارد فى التعليل ، وكانت العلة عنده إحدى المعايير النقدية فى حكمه على فساد الأقوال النحوية .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١. اختيارات ابن عصفور النحوية فى كتابه شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) جمعاً ودراسة . رسالة دكتوراه . إعداد : عزة محمد سعد زلط .
٢. الأدلة النحوية الإجمالية فى شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي . رسالة ماجستير . كلية اللغة العربية . جامعة أم القرى . إعداد : حسن محمد حسن مفرق ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
٣. التفكير النحوي عند ابن عصفور من خلال كتابيه : شرحه على جمل الزجاجي ، والمقرب . رسالة دكتوراه . كلية الآداب . جامعة طنطا .

ثانياً : المطبوعات :

١. ارتشاف الضرب لأبي حيان ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مطبعة المدني . القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
٢. إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق / أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٥٦م .
٣. الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري تحقيق أ/سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ١٩٥٧م .
٤. الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطي ، تحقيق د/ حمدي عبدالفتاح مصطفى . الناشر مكتبة الآداب . الطبعة الرابعة ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م .
٥. أمالي ابن الشجري ، حيدر آباد ١٣٤٩هـ .
٦. إنباه الرواة للقفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب المصرية .
٧. الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيى الدين عبد الحميد ١٩٨٢م .
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .

٩. الإيضاح فى علل النحو للزجاجي ، تحقيق / مازن المبارك . طبعة دار العروبة . القاهرة .
١٠. بغية الوعاة للسيوطي . مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٢٨هـ .
١١. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابى الحلبي وشركاه .
١٢. الجمل للزجاجي ، تحقيق / محمد بن أبي شنب . الطبعة الثانية باريس ١٩٥٧م .
١٣. جمهرة اللغة لابن دريد . حيدر آباد ١٣٤٤هـ .
١٤. خزانة الأدب للبغدادي . طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .
١٥. الخصائص لابن جني . تحقيق / محمد علي النجار . دار الكتب . القاهرة .
١٦. ديوان امرئ القيس . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة دار المعارف . ١٩٦٩م .
١٧. ديوان ذى الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق / عبدالقدوس أبي صالح . مؤسسة الإيمان . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
١٨. ديوان النابغة الذبياني . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم . دار صادر ١٩٧٧م .
١٩. ديوان الهذليين . طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٥م .
٢٠. سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق / مصطفى السقا وآخرين . دار إحياء الكتب العربية .
٢١. شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي . دار الكتب العلمية .
٢٢. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق د/ صاحب أبو جناح . عالم الكتب . بيروت . لبنان .
٢٣. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي . تحقيق / مصطفى عبد السميع سلامة ، وأشرف محمد فريد غنام . طبعة دار الكتب بالقاهرة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
٢٤. شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت .

٢٥. الصحاح للجوهري . دار العلم للملايين .
٢٦. صلة الصلة لأبي جعفر بن الزبير . الرباط ١٩٣٧م .
٢٧. العقد الثمين فى دواوين الشعراء الستة الجاهليين . طبعة أوروبا ١٨٤٩م .
٢٨. الكامل للمبرد . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وسيد شحاته . طبعة دار نهضة مصر .
٢٩. الكتاب لسيبويه . طبعة بولاق ١٣١٦هـ .
٣٠. لسان العرب لابن منظور . طبعة دار صادر .
٣١. المبدع الملخص من الممتع لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس . مكتبة الأزهر ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
٣٢. مجاز القرآن لأبي عبيدة . تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين . القاهرة .
٣٣. مجالس ثعلب ، تحقيق / عبد السلام هارون . الطبعة الثانية . دار المعارف ١٩٦٠م .
٣٤. المحتسب لابن جني . تحقيق / علي النجدي ناصب ، والنجار ، وشلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .
٣٥. المحكم لابن سيده ، تحقيق / مصطفى السقا ، ود/ حسين نصار . مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٨م .
٣٦. مختصر البديع لابن خالويه . تحقيق / برجستراسر . المطبعة الرحمانية ١٩٦٨م .
٣٧. المخصص لابن سيده ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ .
٣٨. المسلسل فى غريب لغة العرب لمحمد بن يوسف التميمي . تحقيق / محمد عبد الجواد . وزارة الثقافة والإرشاد القومي . الإقليم الجنوبي .
٣٩. المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية . القاهرة .
٤٠. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله . دار الفكر .
٤١. المقتضب للمبرد . عالم الكتب . بيروت .

٤٢. المقصور والممدود لابن ولاد . مطبعة السعادة . القاهرة .
٤٣. الموشح للمرزباني . طبعة السلفية ودار نهضة مصر .
٤٤. نفح الطيب للمقري . تحقيق د/ إحسان عباس . بيروت ١٩٦٨م .
٤٥. الهاشميات للكميت . شرح/ محمد محمود الرافعي . الطبعة الثانية . القاهرة.
٤٦. همع الهوامع للسيوطي . مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٢٧هـ .